



تحول أدوات القوة في العلاقات الدولية وأثرها على النظام الدولي

بلال محمد خليف



ورقة بحثية



مركز مدار للسياسات
والتنمية والديمقراطية

MADAR CENTER

ورقة بحثية

تحول أدوات القوة في العلاقات الدولية وأثرها على النظام الدولي

بلال محمد خليف

madarcenter.com

2025-10-27

المستخلص

يتناول هذا البحث التحول في أدوات القوة في العلاقات الدولية، حيث انتقلت الدول من الاعتماد على الأدوات التقليدية مثل القوة العسكرية والموارد الاقتصادية والمقومات الجغرافية والديموغرافية، إلى أدوات حديثة تتناسب مع متغيرات العصر كالقوة التكنولوجية، الافتراضية، الإعلامية، ومفهوم القوة الذكية، أوضح البحث أن التطور التكنولوجي والعولمة والانفتاح الإعلامي أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى، مما أدى إلى تراجع الدور الحصري للأدوات العسكرية، مقابل صعود أدوات غير تقليدية تعتمد على المعلومات والتأثير في الرأي العام، وظهور الفضاء السيبراني كساحة جديدة للصراع. كما أظهر أن هذه التحولات منحت القوى الإقليمية الصاعدة فرصة لتعزيز نفوذها دون تدخل عسكري مباشر، في ظل تزايد المنافسة بين القوى الكبرى وتغير أنماط التحالفات الدولية، وخلص البحث إلى أن توظيف أدوات القوة الحديثة أصبح ضرورة لحماية الأمن القومي وتعزيز مكانة الدولة في النظام الدولي، مع التأكيد على أهمية الدمج بين الأدوات التقليدية والحديثة ضمن إطار استراتيجي متكامل يُعرف بالقوة الذكية، لمواجهة التحديات والتهديدات التي يفرضها الواقع الدولي المتغير.

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في طبيعة أدوات القوة، التي تعتمد عليها الدول لتحقيق مصالحها وحماية أمنها القومي، فقد كان مفهوم القوة في العلاقات الدولية تقليدياً يركز على العناصر الملموسة كالموقع الجغرافي، الموارد الاقتصادية، القدرات العسكرية، وحجم السكان، وهي مقومات أساسية شكلت الركائز التقليدية لقوة الدولة؛ ومكانتها في النظام الدولي، إلا أن التطورات التكنولوجية الهائلة، والانفتاح الإعلامي، وانتشار أدوات القوة الناعمة والافتراضية، فرضت واقعاً جديداً أعاد صياغة مفهوم القوة وأدوات ممارستها.

حيث انه لم تعد القوة العسكرية وحدها كافية لضمان بقاء الدولة؛ أو تعزيز نفوذها، إذ أصبحت الدول تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا والمعلوماتية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلى جانب القوة الافتراضية؛ المتمثلة في السيطرة على البيانات والأمن السيبراني، والقوة الإعلامية التي تؤثر في الرأي العام المحلي والعالمي، وقد أفرز هذا التحول بروز مفهوم "القوة الذكية"، التي تبرز بين الأدوات التقليدية والحديثة في إطار استراتيجيات متكاملة.

إن فهم هذا التحول، يمثل ضرورة ملحة لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تزايدت المنافسة بين القوى الكبرى، واستحدثت الأدوات العسكرية، وبرزت قوى إقليمية صاعدة تستفيد من أدوات القوة الحديثة لتوسيع نفوذها دون الحاجة إلى التدخل العسكري المباشر، وعليه، تسعى هذه الورقة إلى دراسة هذا التحول وتحليل انعكاساته على النظام الدولي، بما يساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية ويوفر أرضية نظرية لفهم سياسات الدول في القرن الحادي والعشرين.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث, في كونه يسلط الضوء على التحول النوعي؛ في أدوات القوة التي تشكل أساس العلاقات الدولية، ويكشف كيف انتقلت القوة من الاعتماد على الوسائل التقليدية إلى توظيف أدوات حديثة مثل التكنولوجيا، الإعلام، والفضاء الافتراضي, كما تكمن أهميته في كونه يساهم في تفسير سلوك الدول الكبرى؛ والإقليمية في بيئة دولية متغيرة، ويتيح لصناع القرار والباحثين فهماً أعمق للآليات التي يمكن من خلالها إدارة النفوذ وحماية المصالح الوطنية بطرق أكثر فاعلية وأقل تكلفة.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس:

كيف أثر التحول في أدوات القوة, على طبيعة العلاقات الدولية وسلوك الدول في النظام الدولي المعاصر؟

ويتفرع عنه عدة تساؤلات فرعية:

1. ما هي أبرز أدوات القوة التقليدية التي اعتمدت عليها الدول تاريخياً؟
2. ما العوامل التي ساهمت في ظهور أدوات القوة الحديثة؟
3. ما النتائج التي ترتبت على النظام الدولي جراء هذا التحول؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التحول في أدوات قوة الدولة من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الحديثة أدى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، وزيادة التنافس بين القوى الكبرى، مع إتاحة الفرصة للقوى الإقليمية المساعدة للعب أدوار أكثر تأثيراً عبر أدوات غير عسكرية مثل التكنولوجيا والإعلام والقوة الناعمة.

أهداف البحث

1. التعرف على أدوات القوة التقليدية وأهميتها في بناء نفوذ الدولة.
2. دراسة الأدوات الحديثة مثل القوة التكنولوجية والافتراضية والإعلامية.
3. استكشاف تأثير هذا التحول على طبيعة العلاقات الدولية في النظام.
4. تقديم رؤية علمية تساعد صنع القرار في فهم أدوات القوة المستحدثة وتوظيفها بفعالية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاستعراض الأدوات التي استخدمتها الدول عبر مختلف المراحل التاريخية، كما استند إلى المنهج المقارن من خلال مقارنة التحولات التي شهدتها أدوات القوة بين الماضي والحاضر، بهدف تحديد أوجه الاختلاف والتشابه.

هيكلية البحث

ينقسم هذا البحث الى ثلاث محاور أساسية يتناول المحور الأول أدوات قوة الدولة التقليدية وهي العامل الجغرافي، العامل الاقتصادي، العامل العسكري، العامل السكاني، بينما يتناول المحور الثاني أدوات قوة الدولة الحديثة ويتناول القوة التكنولوجية والمعلوماتية، والقوة الافتراضية، والقوة الذكية والماهرة، فضلاً عن القدرة الإعلامية، اما بالنسبة للمحور الثالث فتناول اثر التحول في أدوات قوة الدولة على النظام الدولي، واقتصر على تقلص دور الأدوات العسكرية التقليدية، وزيادة التنافسية بين القوة الكبرى، وزيادة حركة القوى الإقليمية متوسطة القوة.

المحور الأول | وسائل قوة الدولة التقليدية

تعتمد قوة الدولة التقليدية على مجموعة من المقومات الأساسية التي تحدد مكانتها في النظام الدولي، أبرزها القوة العسكرية؛ والموارد الاقتصادية؛ والعامل الجغرافي؛ والسكاني، حيث شكّلت هذه الأدوات الأساس الذي استندت إليه الدول في تحقيق مصالحها وحماية أمنها القومي، وكانت معياراً رئيسياً في قياس نفوذ الدولة وقدرتها على التأثير في العلاقات الدولية وصياغة موازين القوى.

أولاً: العامل الجغرافي

يعتبر العامل الجغرافي من المقومات الأساسية، التي تُحدد مكانة الدولة وقدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي، إذ يشمل جملة من المحددات الطبيعية والبشرية، التي تُسهم في تعزيز قوة الدولة أو الحد منها، ويبرز ذلك من خلال مساحة الإقليم الذي تشغله الدولة وما يتضمنه من موارد طبيعية برية أو بحرية، ونوعية هذه الموارد ومدى قابليتها للاستغلال في المجالات الاقتصادية والعسكرية والزراعية، كما يُشكل الموقع الاستراتيجي للدولة، بما في ذلك إشرافها على المسطحات المائية أو الممرات الدولية، عاملاً حاسماً في توسيع أدوارها السياسية والاقتصادية، إضافة إلى ذلك، يمثل الحجم السكاني وتوزيعه عنصراً مهماً في دعم السياسات العامة، سواء في مجال التنمية أو الأمن والدفاع، وبذلك، فإن العامل الجغرافي يُسهم في رسم ملامح الحياة السياسية والاجتماعية، ويؤثر بصورة مباشرة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الدولة الأمنية والعسكرية والتنمية¹.

ثانياً: العامل الاقتصادي

يمثل العامل الاقتصادي ركيزة رئيسية في بناء قوة الدولة، وصياغة سياساتها الداخلية والخارجية، إذ يحدد مستوى تنوع الموارد الاقتصادية؛ وقدرة الدولة على إدارتها واستثمارها موقعها في النظام الدولي، وتمكّن القوة الاقتصادية للدولة من امتلاك أدوات التأثير السياسي، سواء عبر تمويل قدراتها العسكرية أو دعم سياساتها الدبلوماسية، فضلاً عن تعزيز استقلال قراراتها السياسي من خلال تقليل التبعية للخارج، كما يمنحها التفوق الاقتصادي مرونة في التعامل مع الأزمات الدولية وقدرة على عقد تحالفات وشراكات استراتيجية، ويكتسب هذا العامل أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالمواد ذات البعد الاستراتيجي، مثل الطاقة والموارد الحيوية، التي تمثل محوراً للأمن القومي ومصدراً للنفوذ الإقليمي والدولي، ما يجعل

الاقتصاد أحد أهم كائنات القوة الشاملة للدولة².

ثالثاً: العامل العسكري

يعد العامل العسكري وسيلة تقليدية مهمة لبناء قوة الدولة، حيث يساهم في تأمين الحدود وحماية السيادة الوطنية، ويعزز الاستقلال الوطني؛ والاستقرار الداخلي، كما يمكن أن يلعب الجيش دوراً مهماً في تعزيز الهوية الوطنية وتوحيد الشعب تحت راية واحدة، حيث تعتبر القوات العسكرية جزءاً رئيساً من بنية الدولة، وتلعب دوراً مهماً في حماية البلاد وتعزيز استقلالها وسيادتها، يتولى الجيش مهاماً متعددة، بما في ذلك الدفاع عن الأراضي والمواطنين، وحماية الحدود وتنفيذ السياسات الدفاعية والأمنية للدولة، كما يمكن للعسكريين أن يساهموا في توجيه السياسات الخارجية للدولة، ويشاركوا في الجهود الإنسانية والإغاثية في الأوقات الطارئة، وبالتالي يعتبر الجيش عنصراً حيوياً لتحقيق الاستقرار والأمان في الدولة؛ ولبناء قوتها وتأثيرها في المجتمع الدولي³.

رابعاً: العامل السكاني

يعتبر العامل السكاني من العوامل الأساسية في تحديد قوة الدولة، إذ يؤثر بشكل مباشر في قدراتها السياسية؛ والاقتصادية والعسكرية، وتبرز أهميته من زاويتين رئيسيتين؛ الأولى التوزيع، حيث يجب أن يكون هناك توازن بين عدد السكان وحجم الموارد المتاحة، فأن زيادة عدد السكان بما يفوق إمكانات الدولة قد يحولهم من عنصر قوة إلى عبء يضعفها، بينما يساهم التوازن بينهما في تعزيز قوة الدولة واستقرارها، أما الزاوية الثانية فهي الاتجاهات السكانية، إذ تلعب اتجاهات النمو دوراً محورياً في تقييم القوة المستقبلية للدولة، ويتحدد ذلك بعوامل عدة مثل معدلات المواليد والوفيات، والكوارث الطبيعية، والحروب، مما يتيح رسم صورة دقيقة لمستقبل القوة السكانية وأثرها في مكانة الدولة الإقليمية والدولية⁴.

المحور الثاني | وسائل قوة الدولة الحديثة

شهدت أدوات قوة الدولة تحولاً كبيراً في العصر الحديث، إذ لم تعد تقتصر على القوة العسكرية والموارد الاقتصادية، بل توسعت لتشمل مجالات جديدة مثل القوة التكنولوجية؛ الرقمية؛ والإعلامية، أن هذه الوسائل الحديثة منحت الدول قدرة أكبر على التأثير في النظام الدولي وصياغة السياسات العالمية بطرق غير تقليدية، ما جعل موازين القوى أكثر ديناميكية وتعقيداً، وعليه ومن هذه الوسائل الحديثة ما يأتي:

أولاً: القوة التكنولوجية والمعلوماتية

أصبحت القوة التكنولوجية والمعلوماتية والمكائن الصناعي عنصراً أساسياً في مفاهيم العلوم الاستراتيجية في الفترة الأخيرة، وأثبتت أهميتها في اتخاذ القرارات السليمة في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، حيث تحولت الدول التي تتمتع بقوة تكنولوجية هائلة إلى قوى شاملة، وبذلك يمكنها الحصول على معلومات دقيقة وتطوير قواتها العسكرية والاقتصادية باستخدام التكنولوجيا الحديثة على سبيل المثال تقدمت اليابان بشكل كبير بفضل استخدامها التكنولوجيا المتقدمة في تطوير قواتها العسكرية مما جعلها من أكبر القوى العسكرية في العالم، كما أن الدول التي تمتلك أقماراً صناعية متطورة تستطيع التجسس والحصول على المعلومات عن دول أخرى، مما يعزز قوتها ويمنحها ميزة استراتيجية تتجلى أهمية القوة التكنولوجية والمعلوماتية كعنصر حاسم في قوى الدول الشاملة والتي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تحديد مصير العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية في المستقبل⁵.

ثانياً: القوة الافتراضية

يعيش العالم الآن في عصر الانترنت، حيث أصبحت القوة الافتراضية أحد أهم مقاييس النفوذ والتأثير للدول، وتتجلى هذه القوة في القدرة على التحكم في البيانات والمعلومات، والتأثير في وسائل التواصل الاجتماعي، وتحقيق الأمن السيبراني، وتعزيز الاقتصاد الرقمي ان احد أهم أبعاد القوة الافتراضية هو تأثيرها في بناء صورة الدولة على الساحة الدولية، فمن خلال الانخراط الفاعل في وسائل التواصل الاجتماعي وإدارة البيانات بشكل متقن، تستطيع دولة تشكيل الرأي العام العالمي ونشر رسائلها وأجندتها بفعالية، مما يعزز مكانتها وسمعتها الدولية⁶.

ثالثاً: القوة الذكية والماهرة

أن قوة الدولة الذكية والماهرة هي عنصر أساسي في بناء القوة الشاملة للدولة، فهي تعتمد على تحقيق التوازن بين القوة الصلبة والناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين والقوة الماهرة التي تعتمد على التدخل من خلف الستار دون تدخل مباشر من خلال استخدام مكانة الدولة ومواردها، بعد الحروب التي شنتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، أثير جدل حول "القوة الذكية" و"القوة الغبية"، حيث دعا فريق من السياسيين إلى استخدام قوة أكثر ذكاءً بدلاً من الاعتماد المفرط على الأدوات العسكرية، تقدم مفهوم "القوة الذكية"، كما اقترحه "جوزيف ناي"، القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة لتحقيق التأثير المرغوب في الآخرين، ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على تحديد الأهداف والموارد المتاحة وفهم الأولويات، بالإضافة إلى توظيف الموارد والمكانة الدولية بحكم الريادة وجاذبية النموذج الذي تقدمه الدولة، هذه النهج تسمح للدول بتحقيق تأثير إيجابي في مسار الأحداث دون التدخل المباشر، والاستفادة من مكامن ضعف الدول المستهدفة⁶.

رابعاً: القدرة الإعلامية

تُعدُّ الأدوات الإعلامية من أدوات القوة الوطنية المهمة، والتي تهدف إلى التأثير النفسي والمعنوي والفكري؛ على صانعي القرار والجمهور في دول أخرى أو داخل الدولة نفسها، بغرض تحقيق المصالح القومية؛ فهي تتضمن استخدام مختلف تقنيات ووسائل الاتصال الدولي للترويج للقضايا الوطنية وكسب التعاطف، أو لإضعاف العدو من خلال بث الفرقة وتخطيط الروح المعنوية لجيوشه، أو زعزعة الاستقرار السياسي في الدول المعادية عبر إثارة مشكلات الأقليات ونشر معلومات تؤثر في الرأي العام وتوجيهه بما يخدم الاستراتيجية الوطنية، ما يجعل التحكم بالفضاء الإعلامي أداة فعالة في بناء النفوذ الدولي وحماية المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية للدولة⁷.

المحور الثالث | أثر التحول في أدوات قوة الدولة على النظام الدولي

المحور الثالث | أثر التحول في أدوات قوة الدولة على النظام الدولي

أن هذا التغيير والتحول الحاصل في عوامل وأدوات قوة الدول، وانتقالها الأدوات التقليدية وتطورها نحو عوامل القوة الحديثة نتج عنه عدة نتائج أسهمت في إعادة تشكيل طبيعة التفاعلات الدولية، وأثر في موازين القوى والتحالفات، مما أدى إلى نشوء أنماط جديدة من الصراعات والتعاون، وخلق نظام دولي أكثر تعقيداً وسيولة يتسم بعدم الاستقرار وتعدد مراكز القوة.

وفي ضوء ما ذكر، نتناول في هذا المحور أبرز نتائج التحول في أدوات قوة الدولة وأثرها على النظام الدولي.

أولاً: تقلص دور الأدوات العسكرية التقليدية

يظهر هنا أن الأدوات العسكرية التقليدية أصبح لها تأثير أقل في تحقيق الأمن وحماية المصالح، بينما ازداد تأثير الأدوات العسكرية (التكنولوجية) المتطورة، وبذلك يشكل تطور التكنولوجيا العسكرية عاملاً محورياً في إعادة تشكيل موازين القوى في النظام الدولي، فالاعتماد على الروبوتات والطائرات المسيّرة يقلل من الخسائر البشرية، ويخفف العبء الاجتماعي والنفسي عن صانع القرار، ما يزيد من احتمالية اللجوء إلى الخيار العسكري، كما أن التقدم في تكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية يقلص أثر الحروب على البنى التحتية والمجتمعات، مما يقلل من جاذبية الحروب التقليدية للسيطرة على الأرض، ويتيح انتشار التكنولوجيا العسكرية المتقدمة للكيانات دون الدولة، بما في ذلك التنظيمات الإجرامية والإرهابية، كما أن توظيف أدوات متقدمة في الحروب السيبرانية والجرائم الإلكترونية، ما يزيد من مستويات عدم الاستقرار الدولي، وفي الوقت نفسه، يستمر التطور في الأسلحة الجرثومية والكيميائية، بينما تبقى الأسلحة الإشعاعية الأقل تسارعاً، ما يعكس اتجاهًا نحو مزيد من التعقيد في إدارة الأمن الدولي وتنامي المخاطر التكنولوجية⁸.

ثانياً: زيادة التنافسية بين القوى الكبرى

ارتبط هذا التحول بتزايد السيولة في توزيع القوة على الصعيدين الدولي والإقليمي، ما أدى إلى تصاعد التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ والمصالح الحيوية، فمع تراجع الهيمنة التقليدية للكتل الثابتة، أصبح النظام الدولي أكثر مرونة، ما يتيح للدول الكبرى إعادة تشكيل تحالفاتها السياسية والاقتصادية وفق المصالح الاستراتيجية المتغيرة، ويعكس هذا السياق أن السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين لم تعد محكومة بالتوازنات التقليدية، بل أصبحت أكثر ديناميكية،

المحور الثالث | أثر التحول في أدوات قوة الدولة على النظام الدولي

تتسم بالتنافس المستمر والتفاعلات متعددة المستويات بين الدول، ما يزيد من تعقيد عملية إدارة الصراعات والمصالح على المستوى العالمي والإقليمي⁹.

ثالثاً: زيادة حركة القوى الإقليمية المتوسطة القوة

حيث أحدث التحول في مجال استخدام أدوات القوة للدول واستخدام التكنولوجيا الى تبدل ميزان القوى في العلاقات الدولية، حيث تشير التحولات الحاصلة إلى أن القوى الإقليمية المتوسطة القوة مثل الدول النامية والناشئة باتت تتمتع بمساحة أكبر للتحرك والتأثير في الساحة الدولية دون القيود الأيديولوجية التي كانت تحد من حركتها في مرحلة الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة، وبذلك أصبح متاحاً لهذه الدول استخدام التكنولوجيا والعمل على تعزيز قدراتها في هذا المجال، هذا ما يمكنها من تعزيز حضورها وفعاليتها في الساحة الدولية¹⁰.

وأخيراً، يُظهر التحول في أدوات قوة الدول، لا سيما من خلال توظيف الفضاء الإلكتروني، تأثيراً بالغ الأهمية على طبيعة العلاقات بين الدول، إذ أصبح هذا الفضاء وسيلة لتوليد نوع جديد من العلاقات بين الدول يتسم بعدم الاستقرار وتعقيد المصالح، وأبرزت القدرة على التجسس والتنصت الإلكتروني وتسريب المعلومات، واستخدام القدرات التكنولوجية الحديثة والوسائل الإعلامية المتطورة تغييرات جوهرية في الجغرافيا السياسية للدول، وهذا ما يوضح أن القوة لم تعد تقتصر على الموارد التقليدية أو العسكرية، بل أصبحت المعرفة والمعلومات والقدرة على التحكم في الفضاء السيبراني أدوات استراتيجية مؤثرة في تحديد موازين القوى وصياغة السياسات الدولية¹¹.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن مفهوم القوة في العلاقات الدولية لم يعد ثابتاً، بل أصبح متغيراً يتطور تبعاً للتحويلات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية. فقد كان التركيز في الماضي على المقومات التقليدية مثل القوة العسكرية، الاقتصاد، والموقع الجغرافي، إلا أن البيئة الدولية المعاصرة أفرزت أدوات جديدة تمثلت في القوة التكنولوجية، الافتراضية، الإعلامية، والذكية، التي مكّنت الدول من توسيع نفوذها بوسائل غير مباشرة وبتكلفة أقل.

لقد ساهم هذا التحول في إعادة رسم خريطة التوازنات الدولية، حيث تزايدت المنافسة بين القوى الكبرى، وفي الوقت نفسه برزت قوى إقليمية متوسطة استطاعت استغلال هذه الأدوات لتعزيز مكانتها. كما أن هذا الواقع الجديد فرض تحديات على الدول التي لم تواكب التطور، إذ أصبحت عرضة للتهديدات السيبرانية وحملات التأثير الإعلامي.

وبذلك، يؤكد البحث أن امتلاك أدوات القوة الحديثة وتوظيفها بلكاء أصبح شرطاً أساسياً لحماية الأمن القومي وضمان الاستقرار الداخلي والخارجي. كما يفتح المجال أمام المزيد من الدراسات المستقبلية التي تبحث في كيفية صياغة استراتيجيات شاملة تجمع بين القوة التقليدية والحديثة لمواجهة تعقيدات النظام الدولي.

الاستنتاجات

1. لا تزال أدوات القوة التقليدية ، لكنها لم تعد كافية بمفردها.
2. القوة التكنولوجية أصبحت محورياً أساسياً في بناء النفوذ الدولي، خصوصاً في مجالات المعلوماتية والأمن السيبراني.
3. القوة الإعلامية تلعب دوراً متزايداً في تشكيل الرأي العام والتأثير على السياسات الدولية.
4. التحول في أدوات القوة منح الدول الإقليمية الصاعدة فرصة أكبر للتأثير في الساحة الدولية.
5. التغيرات في أدوات القوة أدت إلى زيادة المنافسة بين القوى الكبرى وتبدل أنماط التحالفات.
6. ضعف الدول في استيعاب هذا التحول يعرضها لفقدان مكانتها وتعرض أمنها القومي للخطر.

المصادر

1. شاهر الشاهر، الجغرافية السياسية، ط الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2024، ص.110.
2. تغريد رامز هاشم العذاري، المقومات الاقتصادية وأثرها على قوة الدولة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 20، برلين، 2023، ص.132.
3. عادل عنتر زعلوك، التطور المنهجي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية: دراسة مسحية في الأدبيات المعاصرة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 16، 2023، ص.261.
4. عمار علي حسين، عناصر قوة الدول – رؤية عامة، مركز الاتحاد، 7 مارس، 2013.
5. سمير فرج ، قوة الدولة الشاملة بمفهومها الجديد ، العربية ، متوفر على الرابط <https://www-alarabi-ya-net> ، تاريخ الزيارة 16/3/2024.
6. احمد يوسف عبد النبي، القوة الشاملة للدولة والعلاقات البينية، أكاديمية الناصر العسكرية للدراسات العليا، 2023، ص 43 – 44.
7. دينا سليمان كمال لاشين، الاعلام وتأثيره والسياسة الخارجية، المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص.2.
8. وليد عبد الحي، مستقبل التطور التكنولوجي العسكري وأثره على الاستقرار الدولي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2023، ص. 12-13.
9. احمد السيد خير الله، إثر تطور ومفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، 2019، ص 168
10. حامد محمود خضرة، مسار الثورة التكنولوجية وانعكاساتها في العلاقات الدولية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار 8، العدد 80، 2025، ص.415.
11. شيماء معروف فرحان، التحول في مفهوم القوة والصراع: دراسة في الحروب السيبرانية، مجلة قضايا سياسية، العدد 75، 2023، ص. 504.



من نحن؟

مركز فكري متخصص يعنى بالفكر والسياسات العامة، دراستها وتحليلها من قبل باحثين وأكاديميين متخصصين، وتقديمها للرأي العام وصناع القرار للمشاركة في ديمومة وتطوير بنية الدولة العراقية ديمقراطياً.

من هو الباحث؟

بلال محمد خليف
الصفة الأكاديمية: طالب دراسات عليا – باحث ماجستير
التخصص: الدراسات الدولية
الجامعة: جامعة الأنبار – كلية العلوم السياسية